

# دراسة الرخص الصادرة والملغاة عن دائرة التنمية الاقتصادية النصف الأول 2017



➤ تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور أعداد الرخص الصادرة عن الدائرة خلال النصف الأول من العام 2017، ومقارنة معدلات نموها مع نفس الفترة للأعوام السابقة.

➤ سوف يغطي التحليل كل من:

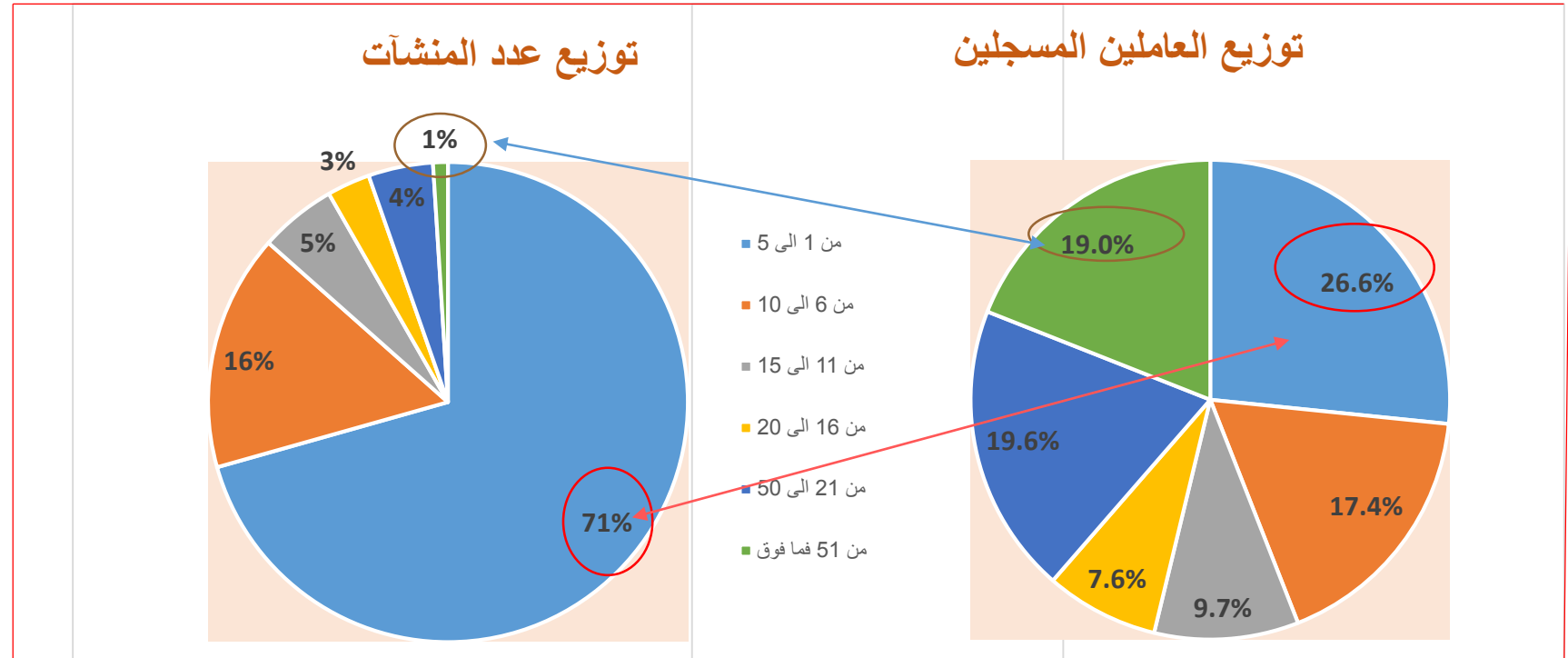
- الرخص الجديدة
- الرخص المجددة
- الرخص السارية
- الرخص الملغاة
- أسباب إلغاء الرخص

# الخصائص الهيكلية للمنشآت الاقتصادية في الإمارة 2017

## النتائج الرئيسية

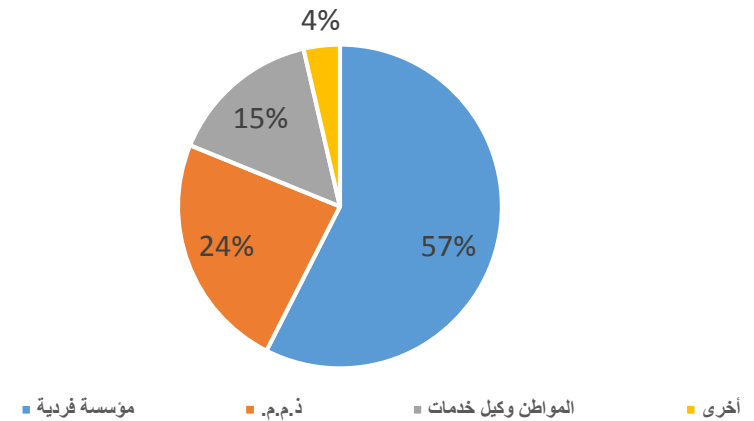
1. ان غالبية المنشآت في الإمارة تعد متناهية الصغر اذا استحوذ على 71% من عدد المنشآت، بينما لا تتعدى مساهمة هذه المنشآت في توظيف العاملين نسبة 27%.
2. لا يوجد سوى أقل 1% من عدد المنشآت توظف أكثر من 50 عامل، وتبلغ مساهمتها التوظيف نحو 39% من اجمالي العاملين في الإمارة.
3. أن المنشآت الكبيرة بحسب تعريف وزارة الاقتصاد الجديد(فوق 200 عامل) لا ينطبق سوى على 24 مؤسسة في الإمارة وهي توظف حوالي 8.4% من العاملين المسجلين

- عدد المنشآت المسجلة في وزارة الموارد البشرية: 18,383
- عدد العاملين المسجلين في وزارة الموارد البشرية : 124,598
- عدد المشتغلين (تقديرات 2016): 161.2 الف عامل
- عدد الرخص الصادرة من الدائرة: 24145 رخصة

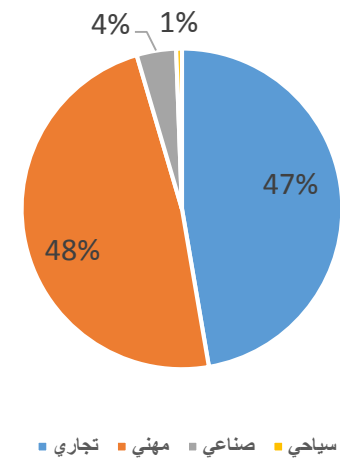


كان لصغر المنشآت العاملة في الإمارة الأثر في سيطرة الرخص الفردية على الشكل القانوني وعلى نوع الرخص الصادرة من الدائرة من حيث سيطرة الرخص المهنية والحرفية والتجارية .

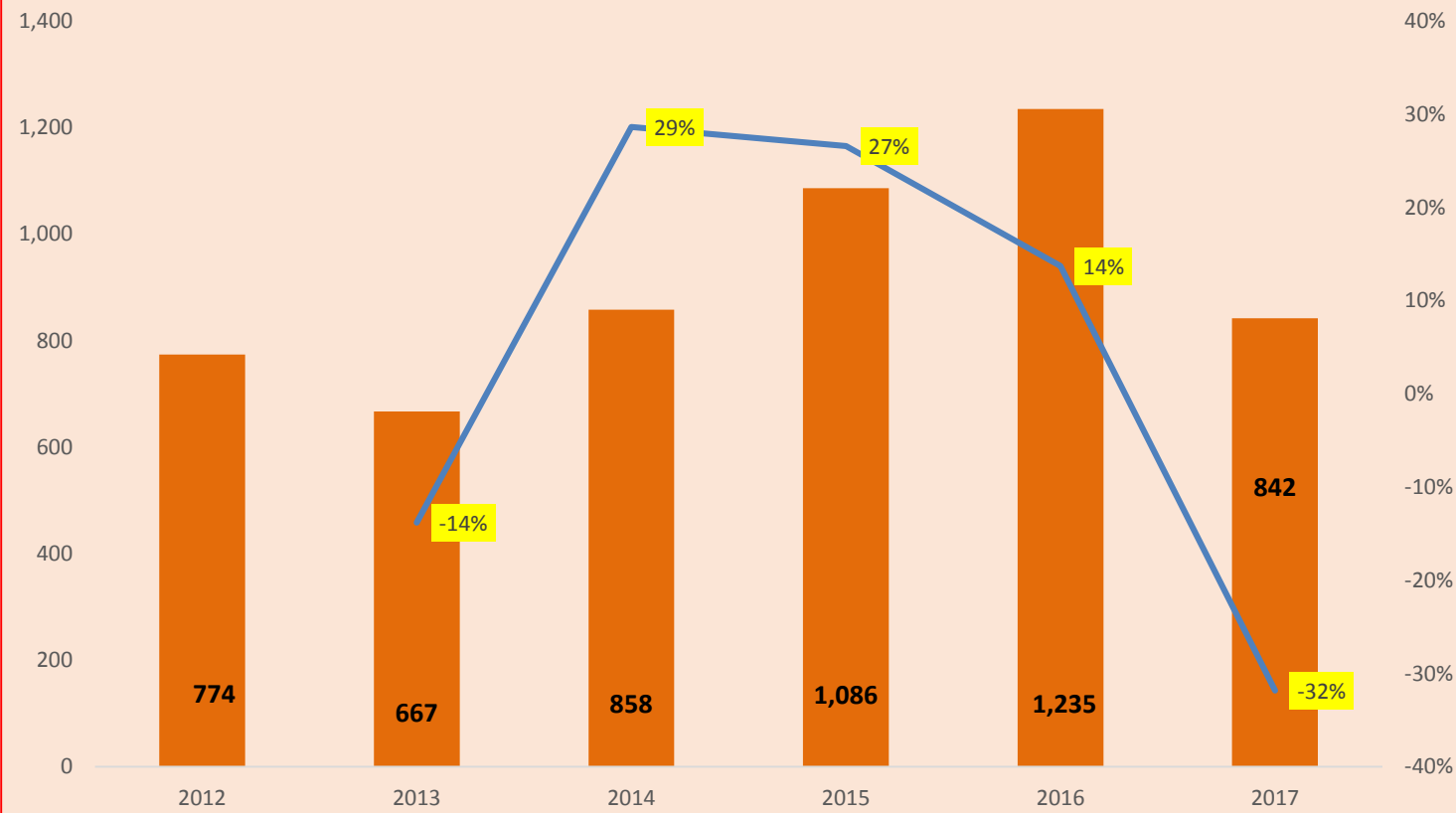
### الشكل القانوني



### نوع الرخصة



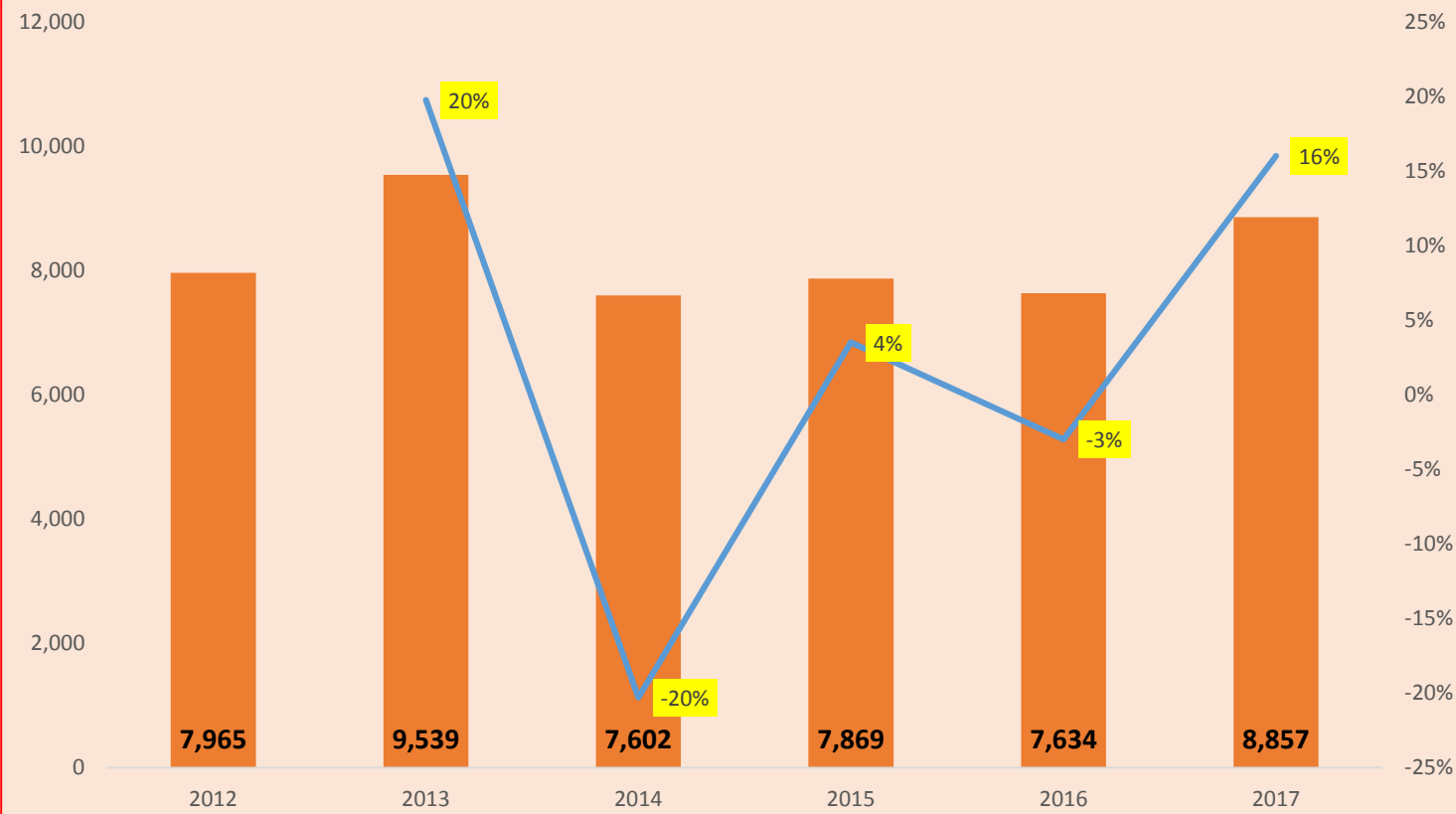
## العدد ونسبة النمو السنوي



- يتضح من الرسم المقابل أن أعداد الرخص الجديدة خلال النصف الأول من العام 2017 انخفضت بشكل كبير بنسبة ناهزت 32%.

- لا شك أن التحديات الاقتصادية العامة ساهمت بقسط ما في ظاهرة تناقص الرخص الجديدة المصدرة.

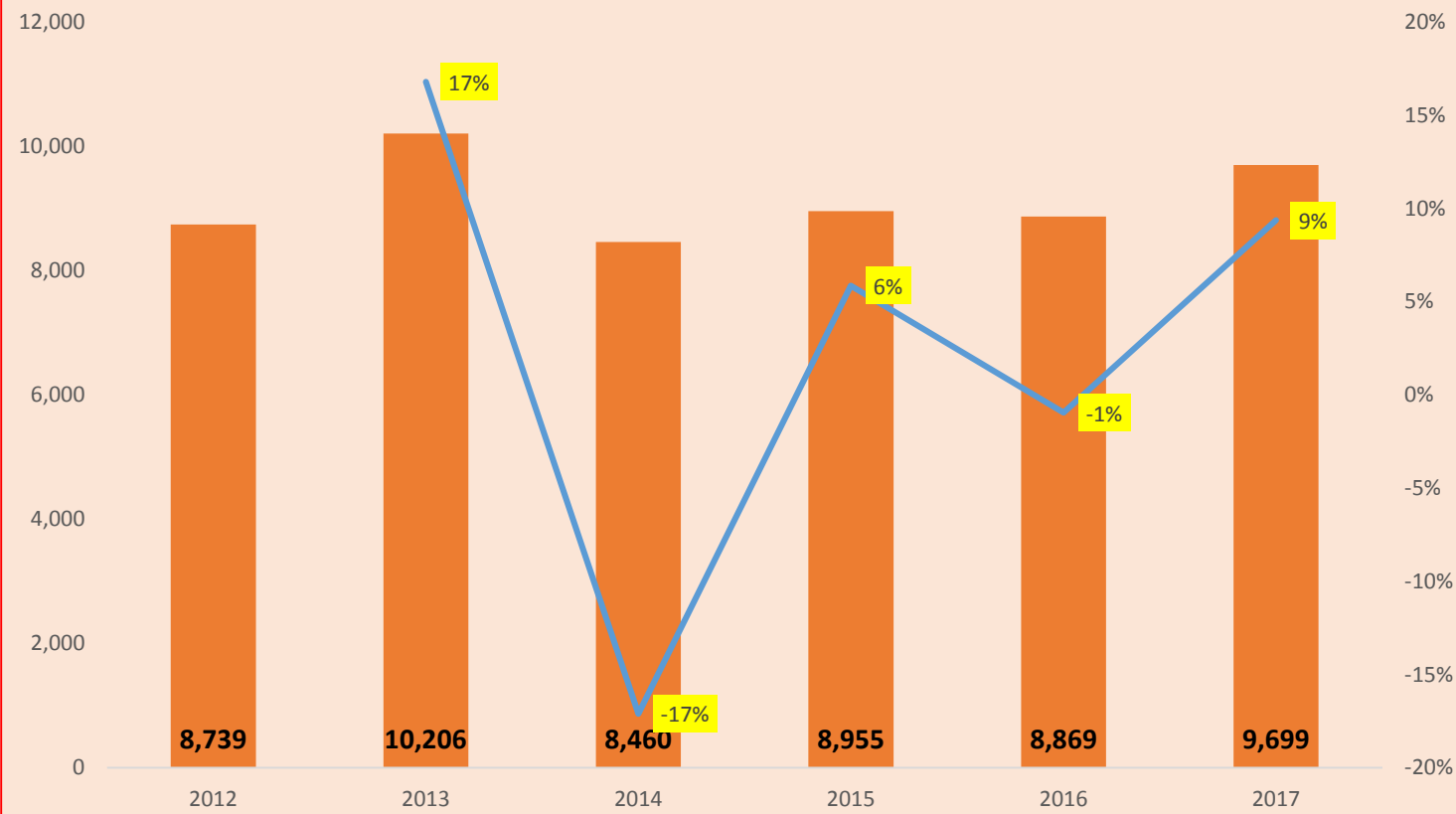
### العدد ونسبة النمو السنوي



- يتضح من الرسم المقابل أن أعداد الرخص المجددة خلال النصف الأول من العام 2017 ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت 16%

- لا شك أن التعليمات الصادرة عن الدائرة بشأن عدم إصدار رخص جديدة ما لم يتم تجديد رخص سابقة غير مجددة ساهم في تحقيق هذه النسبة.

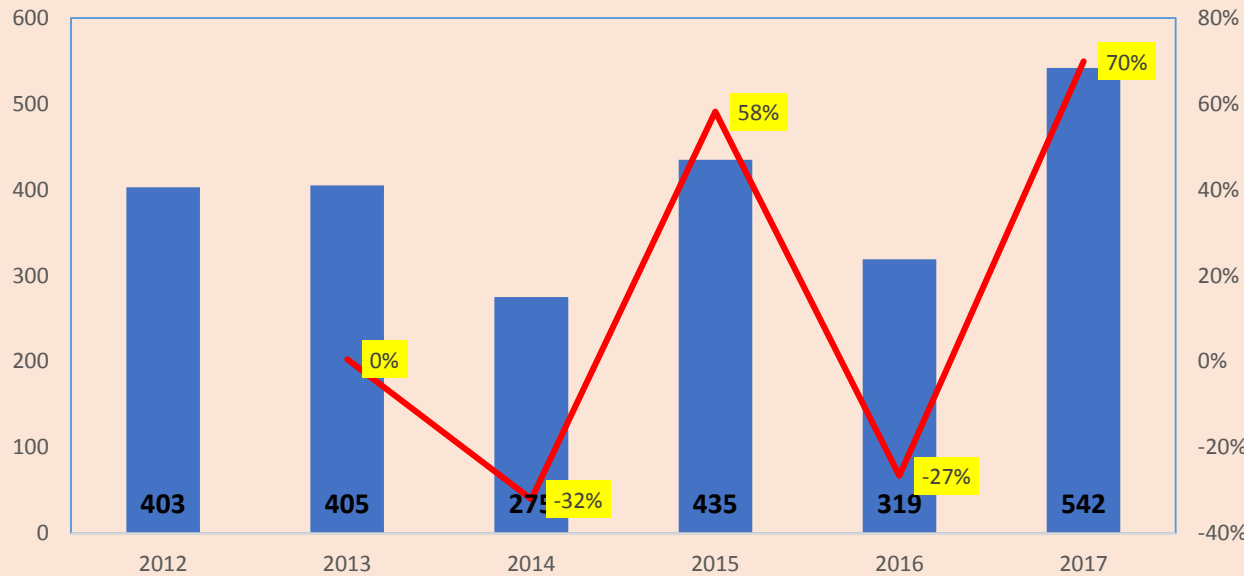
العدد ونسبة النمو السنوي



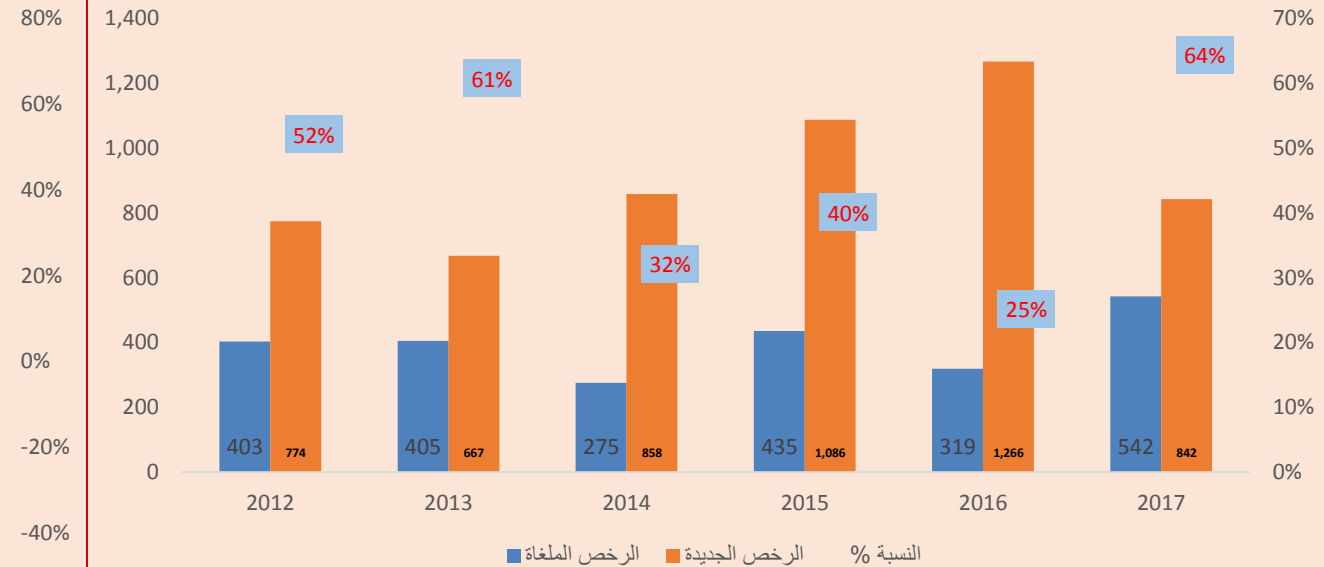
- يتضح من الرسم المقابل أن أعداد الرخص السارية خلال النصف الأول من العام 2017 ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت 9%
- لا شك أن التعليمات الصادرة عن الدائرة بشأن عدم إصدار رخص جديدة ما لم يتم تجديد رخص سابقة غير مجددة ساهم في تحقيق هذه النسبة.

\* تشمل الجديدة زاندا المجددة

العدد ومعدل النمو السنوي



العدد والنسبة الى الرخص الجديدة

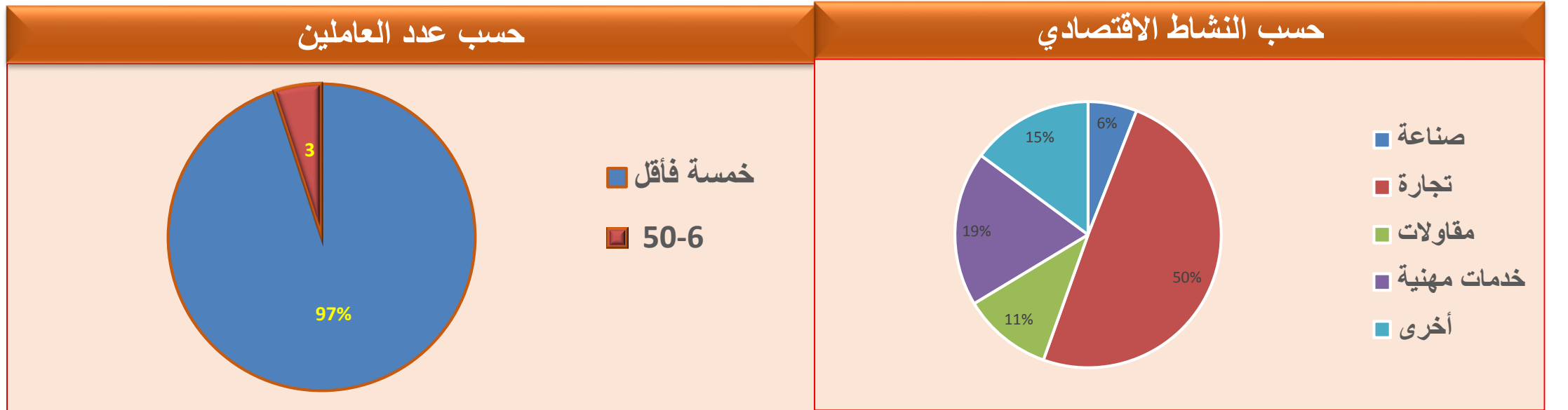


- يتضح من الرسم المقابل أن أعداد الرخص الملغية خلال النصف الأول من العام 2017 ارتفعت بشكل كبير، مما رفع نسبتها الى الرخص الجديدة الى حوالي 64% مقارنة مع 26% للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ترجع هذه الظاهرة بشكل أساسي الى القرارات الجديدة التي طبقتها الدائرة خلال النصف الأول من العام في اطار سعيها للحد من ظاهرة الرخص الوهمية و/أو غير المفعلة.
- صدر قرار بعدم السماح بإصدار رخصة جديدة اذا كان المستثمر عنده رخصة منتهية، فطلب منهم العمل على الغائها أو تجديدها وتفعيلها.
- قامت الدائرة بتنظيم زيارات تفتيشية ميدانية على المحلات المغلقة وطلب من أصحابها اما تجديدها رخصهم أو الغائها.
- لا شك أن التحديات الاقتصادية العامة ساهمت بقسط ما في ظاهرة تزايد عدد الرخص الملغاة



## ❖ أسباب إلغاء الرخص : المنهجية والخصائص:

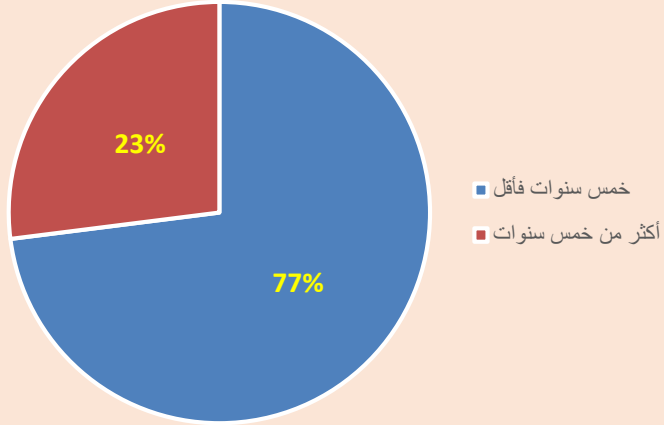
- صمم استبيان خاص للتعرف على أسباب الرخص ومعرفة التحديات التي واجهت أصحابها ودفعتهم لاتخاذ قرار الإلغاء.
- اجراء دراسة على عينة عشوائية من الرخص الملغاة خلال النصف الأول من العام 2017 ، وقد بلغ حجم هذه العينة 80 رخصة. ومن واقع هذه الدراسة يمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للرخص الملغاة كما يلي:



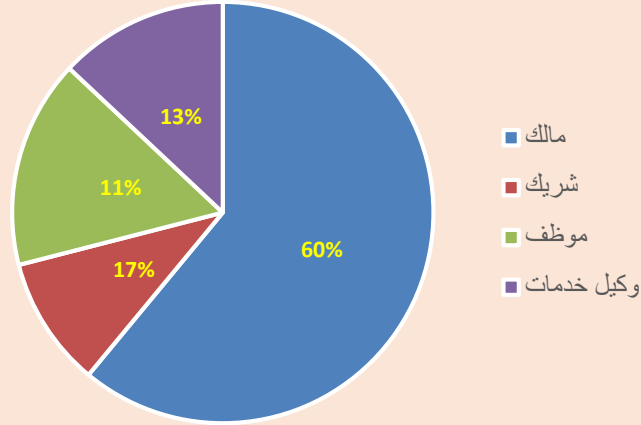
- تركزت نسبة كبيرة من الرخص الملغية في نشاط التجارة (الجملة والتجزئة)، حيث شكلت نحو 50% من عينة الدراسة، جاء بعدها نشاط الخدمات المهنية والحرفية بنسبة بلغت نحو 19%، ثم المقاولات بنسبة 11%.
- وتعتبر النسبة الغالبة (97%) من الرخص الملغية من المشروعات متناهية الصغر التي يبلغ عدد العاملين فيها خمسة عمال فأقل.

## ❖ الخصائص.... / تابع

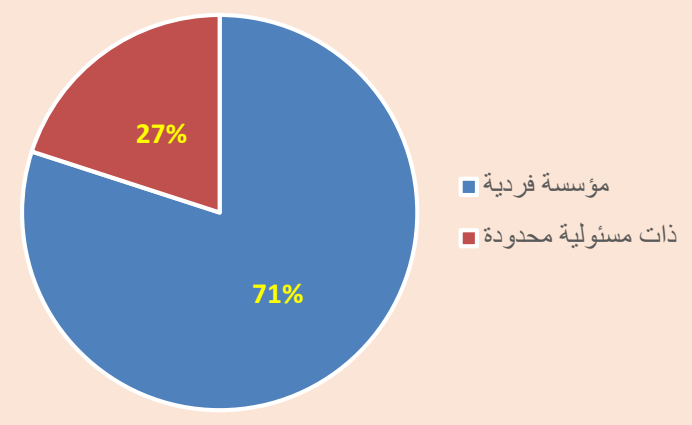
### حسب عمر الشركة



### حسب صفة المستجيب



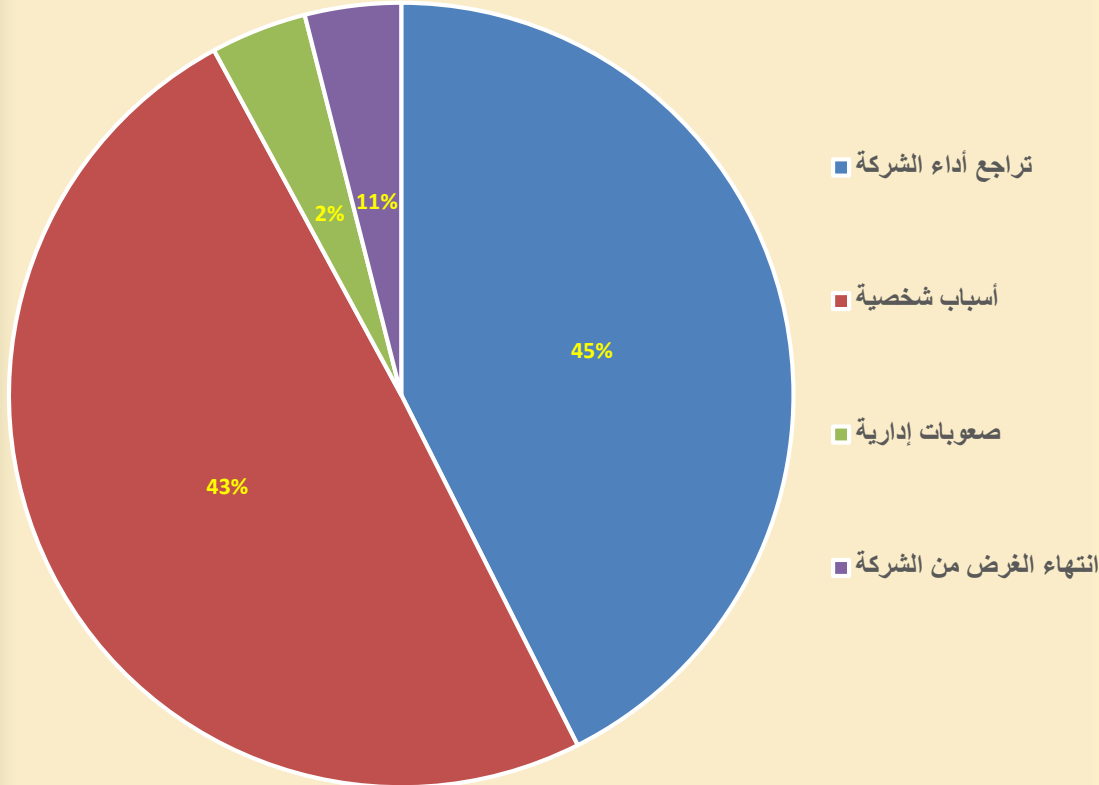
### حسب الشكل القانوني



- اتساقا مع كون معظم الرخص الملغية من المشروعات متناهية الصغر التي تتركز في نشاط التجارة، كان الشكل القانوني الغالب على هذه الرخص هو المؤسسات الفردية بنسبة وصلت الى نحو 71%.
- كان عمر الشركات التي تم الغاء رخصها في معظمه 5 سنوات فأقل، بنسبة بلغت نحو 73%.
- شكل الملاك والشركاء ما نسبته 71% من المستجيبين على استبيان الرخص الذي أعدته الدائرة لإجراء هذه الدراسة، وهو ما يعطي صورة واقعية أكثر عن أسباب الغاء الرخص.

## ❖ أسباب إلغاء الرخص:

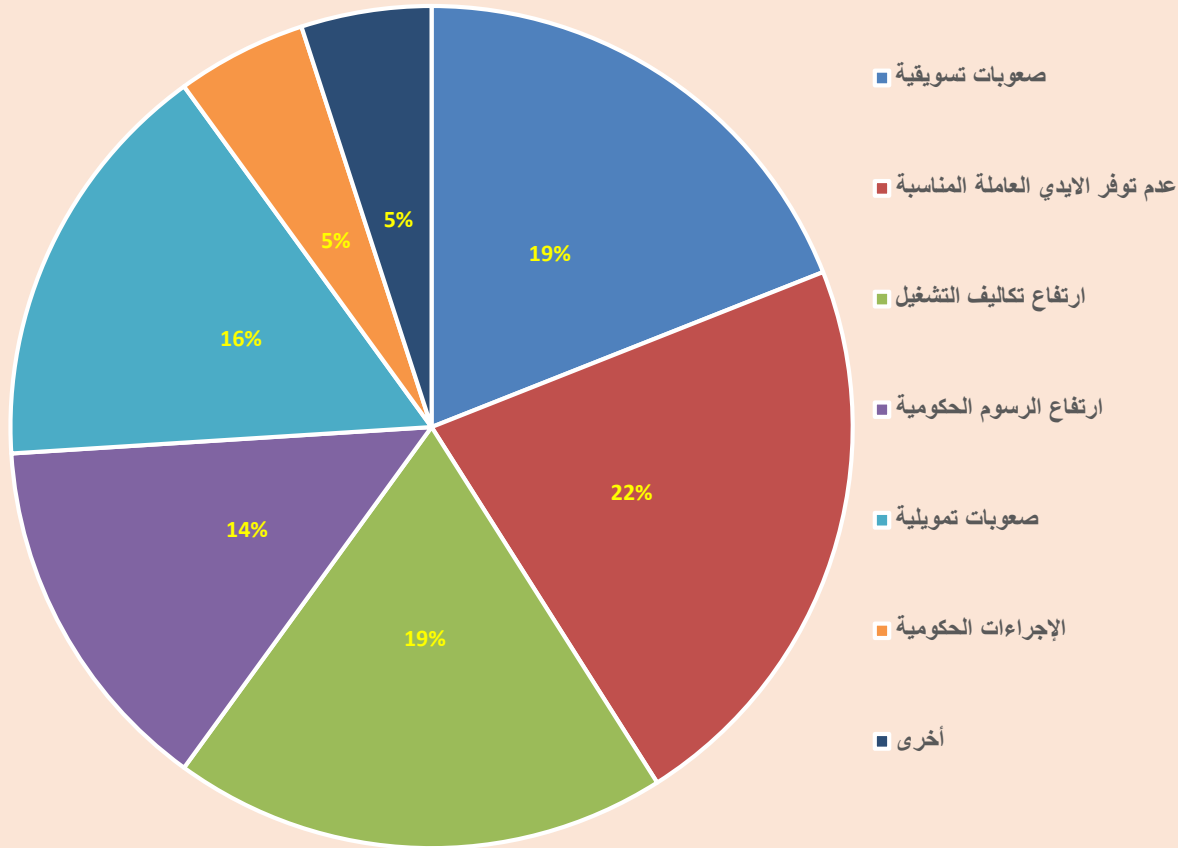
### أسباب إلغاء الرخص



- كانت الأسباب الشخصية أهم العوامل التي ساهمت في اتخاذ أصحاب الرخص قرار الغائها، حيث ساهمت بنسبة 50% من هذه الأسباب.
- تجدر الإشارة الى انه بعد الاتصال مع عدد من أصحاب الرخص الملغاة وجد لديهم خلط بين الأسباب الشخصية وغير الشخصية
- شكل تراجع أداء الشركات العامل الرئيسي الثاني وراء إلغاء الرخص بنسبة بلغت 43%.
- تتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسات أخرى أعدتها الدائرة بينت تراجع مستوى أداء الشركات في الامارة خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة مع الستة الشهور السابقة.
- ساهمت قرارات بعض الجهات الحكومية خاصة فيما يتعلق بتركيب الكاميرات والاشتراطات الصحية في زيادة التكاليف التي تتحملها الشركات مما عزز مع تراجع الأداء العام لها في اتخاذ قرار الالغاء

## ❖ التحديات التي واجهت أصحاب الرخص الملغية:

### الصعوبات والتحديات



- لا تختلف التحديات التي واجهت الشركات التي تم الغاء الرخص لها في النصف الأول من هذا العام عن طبيعة التحديات العامة التي تواجه معظم الشركات في الامارة والدولة بحسب الدراسات المماثلة التي تم الاطلاع عليها
- كان عدم توفر الايدي العاملة التحدي الأهم الذي يواجه الشركات التي تم الغاء رخصها ، جاء بعده كل من الصعوبات التسويقية والتمويلية.
- ساهمت الإجراءات والرسوم الحكومية بما نسبته 19% من مجموع التحديات التي واجهت الشركات التي تم الغاء الرخص لها.

## ❖ النتائج العامة:

1. ارتفعت بشكل لافت أعداد الرخص المجددة في النصف الأول من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. فيما انخفضت بنسبة ملحوظة أعداد الرخص الجديدة خلال هذه الفترة.
2. ارتفعت بشكل قياسي أعداد الرخص الملغاة خلال الفترة المذكورة أعلاه.
3. ساهمت التعليمات التنظيمية الجديدة الصادرة عن دائرة التنمية في زيادة عدد الرخص الملغاة وتناقص عدد الرخص الجديدة بدرجة كبيرة.
4. تم التوقف عن اصدار رخص جديدة للمستثمرين الذين لديهم رخص سابقة غير مجددة، مالم يتم تجديد او الغاء هذه الرخص.
5. ساهمت التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية الحالية وتراجع مستويات النشاط لاقتصادي العام بقدر ما في بروز ظاهرة تراجع عدد الرخص الجديدة و زيادة عدد الرخص الملغاة
6. B يمكن اعتبار ظاهرة إلغاء الرخص الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة ظاهرة خارجة عن المألوف، بل أنها تأتي في سياق طبيعي لعملية دخول وخروج المشروعات الاقتصادية، حيث لم تشهد أعداد الرخص حتى العام 2016 أية تطورات غير طبيعية أو ملفتة. لكن عدد الرخص الملغاة في النصف الأول من العام 2017 ارتفع بشكل قياسي بسبب الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الدائرة في اطار سعيها للحد من الرخص الوهمية وتفعيل الرخص الصادرة.
7. كانت المشروعات الاقتصادية التي ألغيت رخصها في معظمها من المشروعات الصغيرة، بل ومنتاهية الصغر، وتركز نشاطها في مجال التجارة والخدمات المهنية والحرفية البسيطة، وكانت في معظمها ممن أمضت في السوق 5 سنوات فأقل.
8. لعبت الأسباب الشخصية وتراجع الأداء للشركات الدور الرئيسي في اتخاذ أصحاب الرخص قرار إلغائها.
9. كان عدم توفر الأيدي العاملة والصعوبات التسويقية والتمويلية والرسوم والإجراءات الحكومية من أهم التحديات التي واجهت أصحاب الرخص الملغية.